سقوط الماركسية
وأزمة الرأسمالية

تأليف

إبراهيم الحلبى

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة ـ ميدان حليم خلف بنك فيصل ـ شارع 26 يوليو من ميدان الأوبرا

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اسم الكتاب : سقوط الماركسية وأزمة الرأسمالية
المـــــؤلف : إبراهيم الحلبي
رقم الإيـداع :

مكتبة جزيرة الورد
ميدان حليم ـ خلف بنك فيصل الرئيسي ـ شارع 26 يوليو من ميدان الأوبرا .

الطبعة الأولى 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾

[التوبة]

مقدمة

الحمد لله وكفي وسلاما علي عباده الذين اصطفي وصلي الله وسلم علي سيدنا محمد رسوله المصطفي الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة فوفى.

أما بعد .. فقد فرضت الأزمة المالية الأخيرة التي اجتاحت النظم الرأسمالية ضرورة المراجعة لمناهج الاقتصاديات العالمية وقد تبني الخبراء العالميون الدعوة للتحول إلي النظام الاقتصادي الإسلامي لتجنيب العالم النتائج الخطيرة للانهيار الاقتصادي المرتقب وما يترتب عليه من زيادة حالات القتل والبؤس والشقاء التي يعيشها العالم بعيدا عن المنهج الإلهي وما يتجرعه من ويلات الحرب من الله ورسوله بسبب هذا الشرك والعناد .

ولعل هذه المحاولة المتواضعة في هذا الكتيب تكشف جانبا مهما في خطة المواجهة مع الأزمات الاقتصادية المتتالية التي تنتظرها البشرية بإعراضها عن أوامر ربها انطلاقا من أن العودة لقيم الحلال والحرام في المعاملات الاقتصادية أصبحت أمرا ملحا وإلا : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:279].

وهذا ما نحاول التحذير منه بعد الأزمات الاقتصادية المدوية التي تعرضت لها النظم الاقتصادية الأرضية والتي بدأت بسقوط الماركسية في عقر دارها وما تواجهه الرأسمالية الآن من أزمة طاحنة تنذر بأفولها .

ونقدم مايعد به النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تركيزه علي قيمة المال في ضوء المقاصد الشرعية والضوابط التي يقدمها الإسلام لتحقيق استقرار النظم الاقتصادية وتوفير سبل الحياة الكريمة وضمان سعادة الإنسانية في الدارين الدنيا والآخرة .

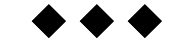
والله أسال أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم وأن ينفع به وأن يجزي طابعه وناشره وموزعه خير الجزاء أنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

إبراهيم الحلبي

دمياط - الشعراء

فشل النظم الاقتصادية المعاصرة



(أ) سقوط الماركسية

الماركسية من أشد المذاهب تطرفا في الإلحاد والكراهية والحقد ، بل ربما كانت أشد المذاهب والنظريات جميعاً من حيث اللجوج في الكفر ، ومن حيث التمرد علي الله والنبيين ورسالات السماء ، وكذلك من حيث التحريض علي كراهية الإنسانية والمجتمعات والدعوة للانقضاض علي الآخرين في تقتيل وإبادة .

والعلة الأساسية التي تكمن وراء هذا الانحراف الغريب هي شخصية صاحب النظرية نفسه ، وذلك هو كارل ماركس ، فقد كان ذا تركيبة نفسية وشخصية غير سوية ، بحيث يخالطها المرض والشذوذ والانفلات ، هكذا يعرفه أقرب الناس إليه ممن يعرفونه حق المعرفة ، فقد قال عنه تلميذه ومريده وتابعه في المذهب الشيوعي وهو (أوتو روهل) صاحب كتاب (كارل ماركس حياته وعمله) قال: إنه كان نموذجاً فيما كان يعانيه من اعتلال نشاطه الروحي ،وكان علي الدوام متقلباً مبتئساً حقوداً ...وكان موسوساً يغلو كجميع الموسوسين..

ولعل من أسباب نشأته علي الحقد والكراهية انتماؤه إلي اليهودية ، فقد كان الانتماء إلي اليهودية في عصره مجلبة ، للإحراج وضرباً من السبة والعار في نظر المجتمع النصراني المتعصب الذي كان ماركس يعيش فيه ، والذي كان ينظر بعين الزراية والتحقير لليهودية .

والسـؤال الذي ينبغي أن يطرحه كل متدبر بصـير هو : هل يصـلح من كان بهذه النفسـية المختلة والحاقدة والمضـطربة أن يكون رجل ترشـيد وداعية خير للبشرية وعنوان هداية للناس والمجتمعات علي مر العصور ؟.

هل يصـلح من كانت هذه حاله من مرض الابتئاس والحقد والوسـوسـة أن يكون للإنسـانية بشـيراً للعدل والسـلام أو داعياً للمودة والتعاون بين العباد؟ نجزم في يقين أن شـيئاً من ذلك لم يكن ولن يكون لأن صـاحب النظرية نفسـه كان خالياً من مثل هذه المعاني التي يشترط وجودها في المصلح المنقذ للناس من الضلال الداعي لهم إلي الخير .

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا أنه لا يتشـبث أحد بهذه النظرية ليصـبح ماركسـيا حقيقياً إلا من كان غير سـوي في نفسـه وفي طبعه وفى فطرته ولا نحسب مثل الإنسان الوالغ في هذا المذهب إلا الإنسان يمزجه المرض مزجاً .

والمقصـود بالمرض هنا تلك الظواهر الشـاذة التي يفرزها السـلوك الغريب إفرازاً وذلك كالمغالاة في قسـوة القلب والطبع وانعدام الرحمة واللين والإفراط في الغرور والجنوح للتخريب والفوضى والنفور من الفضيلة والاستقرار والنظام .

ومع ذلك يمكن الآن أن نعرض لأربعة أسباب تكمن خلف تشبث البعض بالشيوعية :

■ السبب الأول :

رد الفعل والصدمة النفسية لدي الشعوب المقهورة التي اصطلت بنار الاستعمار الغربي ، فهو استعمار فاسد وخبيث قائم علي التعذيب والعدوان والطغيان ، ومثل هذه الأهوال جعلت النفس المقهورة المعذبة تجنح للتشبث بالماركسية وقادتها السوفييت عسي أن يكون فيهم النجاة والخلاص من ويلات الاستعمار .

■ السبب الثاني :

وهو يتجسد في الحقد علي الأثرياء والموسرين أو ذوي الطاقات والاستعدادات من الذين أوتوا حظاً كبيراً من مواهب الذكاء والجد واشتداد العزم وأمثال هؤلاء تسعفهم مقادير الفطنة وبراعة السعي الناشط لديهم علي استحصال المال وأسباب الرخاء بينما يظل آخرون من الخوالف والعاجزين والكسالى كادحين مقلين في الرزق .

■ السبب الثالث :

كثير من أولئك الذين يلوذون بالحركة الماركسية أو يتظاهرون بالترويج لها لا يبتغون من ذلك إلا مغنماً من المغانم المحدودة أو مكسباً من المكاسب الشخصية التي تستجيش أهواء الراغبين ، وهم يلهثون في خسة محمومة ابتغاء مقصد من المقاصد أو مركز من مراكز التفوق والظهور أو حظوة من حظوات الانتعاش ورغد العيش .

■ السبب الرابع :

وهو مجرد الانسجام التلقائي الذي يشد النفس غير السوية نحو التصور المادي الماركسي .

فقد ثبت من خلال الملاحظة والتدبر والاستقراء أن النفس البشرية غير السوية والتي كثيراً ما يخالطها الالتواء والشذوذ أو الاضطراب والمرض إنما تجد متعتها واسترخاءها وهي تلوذ بالنظرية الماركسية ، وكأنما تصادف النفس غير السوية متنفسها وانتعاشها واستمراءها الكامل وهي تستقبل بأوتارها الشاذة تصورات المذهب الشيوعي ،

ومن أجل ذلك فإن شطراً من الهاتفين للماركسية أو جلهم غير أسوياء بل أنهم بمزاجهم الملتوي وفطرتهم المشلولة إنما يجدون ضالتهم في الشيوعية التي تقوم أول ما تقوم علي الصراع ، وذلك تعبير كبير وخطير ينم عن أشد معاني الحقد المستعر والغرور الأحمق والكراهية العمياء .

ومن خلال التجارب والمدار سات والمناقشات يستبين لنا أن جملة الشباب والمراهقين الذين يتشبثون بهذه النظرية ليسوا غير جاهلين لحقيقة النظرية نفسها حتى لو أخذت في مساءلتهم عن أصول الماركسية وعن أسسها وتصوراتها وقواعدها فإنك لا تسمع منهم في ذلك غير اللغط والعبارات السياسية الطنانة ،اولئك هم الجهلة والمخدوعون والعميان !!

قواعد النظم الشيوعية

نعرض الآن لجملة قواعد أســاســية عامة تقوم عليها النظرية كلها مع ما يندرج في النظرية من مقولات وتصورات وفروع أخرى .

القاعدة الأولى

أن الشيوعية تقوم علي المادية البحتة فهي بذلك ملحدة لا تعترف بوجود الله سبحانه وتسخر من الأديان ، والنبيين والمرسلين وذلك ما كان يعلنه ماركس وأنجلز عن الأســاس الفلسـفي للماركســية بأنه المادية الجدلية التي تبنت تماماً التقاليد التاريخية لمادية القرن الثامن عشرـ في فرنســا ، ومادية فيور باخ في ألمانيا وهي مادية بلا جدال ملحدة ومناهضة بإصرار لجميع الأديان .

ويقول لينين في موقف الماركسية من الدين : ينبغي علينا أن نحارب الدين هذا هو ألف باء كل المادية وبالتالي الماركسـية . لكن الماركسـية ليسـت مادية تقف عند الألف باء إنها تذهب بعيداً لتقول يجب أن نعرف كيف نحارب الدين .

وبذلك فإن الماركســية مادية ملحدة تنكر حقيقة الإلهية نكراناً تاماً وتذهب إلي تفســير الظواهر في هذا الكون تفســيراً مادياً بعيداً عن الاعتراف بكمال الله الخالق المدبر لهذا الكون .

ومثل هذا التصور ليس له سند لا من العلم ، ولا من منطق الأشياء ولا من الفطرة الإنسانية السليمة إنه ليس هناك من دليل علي هذا التصور الجاحد إلا الرغبة المريضة في الإلحاد .

وما كان هذا التمرد والجحود بهذا الحجم في عقلية ماركس إلا بفعل الكراهية المضغوطة في اللا شعور للكنيسة ، تلك الكنيسة التي اذاقت اليهود طيلة العصور الغابرة ألواناً من قواصم العذاب من قتل ، وسحق وتقطيع وتحريق لكل عالم أو ذي رأي حر وخصوصاً إن كان من اليهود فقد كان لكل هذا الظلم الفادح من الكنسية أ سوا الأثر في نفسية ماركس ليتحول بالتالي إلي إنسان محتقن بالكراهية للدين و الألوهية معاً .

و مما لا ريب فيه أن الإلحاد والتنكر للإلوهية ، والدين أمر مخالف للفطرة الإنسانية وهو بحق يعتبر عدوانا صارخاً علي طبيعية الإنسان الذهنية والنفسية والروحية .

ذلك أن الإنسان كائن متدين بالطبع ، وهو مقر من أعماق أعماقه بحقيقة الله سبحانه وذلك إحساس فطري ومستكن وعميق وغلاب يستشعره الإنسان في حالات ضعفه ورهبه وهلعه وفزعه وفي خلوته مع نفسه

وإذا دهمه داهم الموت المحتوم أو المفاجئ فإن الإنســـان في مثل الحالات لا ينثني ولا يتردد دون المبادرة الهاتفة بأن الله حق وأنه موجود وأنه المغيث وأنه ا لأكبر من كل كبير .

ومن أصدق الأدلة علي فطرة التدين في الإنسان مبادرة الإنسان نفسه منذ فجر الخليقة إلي التوجه نحو الإله وما رافق ذلك من بناء المعابد كيفما كانت تحقيقاً لشوق روحي أصيل يمتزج بكينونة الإنسان من أعماقه ومن صميمه .

وإذا لم يذعن الإنسان بالولاء لله فلسوف يذعن بالضرورة وفي المقابل لآلهة أخرى من دون الله كما لو أذعن لصـــنم أو وثن أو حاكم أو ملك أو عظيم تجبر أو امرأة تشغفه حباً .

أما مقولة ماركس بأن الدين أفيون الشعوب فقد قالها : تعبيراً عن امتعاض مضغوط وكراهية مشبوبة للكنسية التي سامت المجتمع ، واليهود خاصة ، سوء العذاب والنكال .

أما الإســـلام فليســـت له أية علاقة بهذه الضـــجة المحمومة بين ماركس والمسيحية مع إدراكنا اليقيني ، والقاطع أن المسيحية الحقة ديانة سماوية كريمة لا تظلم الناس شيئاً وهي ليســت إلا الدعوة إلي الخير ، والمحبة والسـلام ولا ضير عليها أن يحكم باسمها كنسيون متسلطون جائرون .

ومما هو معلوم أنه من أخص خصائص الإسلام أنه دعوة للنشاط والجد وعلو الهمة وهو كذلك دعوة للعطاء والإيجابية بقدر ما يحمل في تعاليمه من ثورة علي الباطل ، والظلم والجهل والتخلف ولا تظن أن في الدنيا نظاماً أو ديناً أو ملة أو فلسفة أو قانوناً ينطوي علي الحركية والثورية ورفض الهوان والظلم كالإسلام .

والأدلة من الكتاب والسنة وسيرة المسلمين الأوائل أكثر من أن تحصى ومن أصدق الأدلة علي ذلك في كتاب الله الحكيم تلك الدعوة العارمة الهاتفة للجهاد وحرب المشركين ، والمعتدين كقوله تعالي :﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:14] .

ثم التحريض علي الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ورفض الذلة والهوان حتى وإن كان في ذلك ما يؤدي إلي الموت ، وفي قول الحق والجهر به أمام الحاكم الظالم يقول الرسول ﷺ فيما رواه أبو داود والترمذي عن أبي سعيد الخدري :« أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » .

وسئل النبي ﷺ : أي الجهاد أفضل ؟قال :« كلمة حق عند سلطان جائر » ، وفي رواية عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :« سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب ثم رجل قام إلي إمام جائر فأمره ونهاه ».

ذلك قليل من كثير يكشف عن طبيعة الإسلام في رفض الذلة والهوان وفي التعالي علي الضعف والاستخذاء والخسة وفي التحريض كذلك علي استعلاء النفس ، ورفضها للباطل ، والجريمة والمرض كيفما كان ، وما المسلم في ذلك كله إلا الإنسان الصالح المهذب الذي يصنعه الإسلام علي خير حال من الحركية ، والثورية والوعي فلا أفيون ولا تخدير ولا سلبية .

وهذه أمراض وآفات ليس لها من متسع تعشش فيه غير طبائع الماركسيين ، وأذهانهم التي ران عليها الحقد والغرور والتقليد الأعمى وأعطبها جفاف الروح والضمير وانمساخ الفطرة والآدمية لتنقلب إلي طراز من الآدمية الشائهة .

القاعدة الثانية

وهي أن الاقتصاد يعتبر الأساس الوحيد الذي يصنع الإنسان والمجتمع ، والذي تتكيف علي أساسه الحياة برمتها فما تأثير ، ولا تطوير ولا تغيير ولا تبديل في واقع الإنسان ، وفي حياته كلها إلا كان السبب في ذلك هو الاقتصاد ووسائل الإنتاج ، وذلك هذيان لا يصدقه من له أدني درجة من الوعي ورجحان العقل ، وذلك لا يعني إلا الإسقاط الكامل لشأن النبيين والمرسلين والعلماء والفلاسفة والمصلحين الذين بآرائهم وأقوالهم وتوجيهاتهم تتغير الأحوال ، والأوضاع والظروف .

وهم الذين يملكون عن طريق الكلمة الحرة الواعية المؤثرة أن يغيروا وجه التاريخ وأن يغيروا الواقع كله من حال إلي حال وأن يقلبوا المجتمعات بأسرها لتتبدل تبديلاً - وليس الاقتصاد إذا ما قورن بأولي العقول من العلماء والمصلحين والنبيين والفلاسفة إلا الأمر الشكلي والبالغ الهوان .

إن مثل هذا التشبث السقيم بمفعولية الاقتصاد ليس إلا الإسقاط الكامل لشان العلماء وأولي الفكر والألباب . أو الإسقاط الكلي لقيمة القناعات والتصورات والعقائد لدى الناس ، فالناس إنما يتغيرون ويتبدلون ويتطورون بتأثير من قناعاتهم وأفكارهم ونتيجة لما وعته عقولهم واستلهمته مداركهم .

وهـذه هي العقيـدة التي يحتويها الـذهن والقلـب معاً ، والتي تتـألف من مجموعة من التصــورات والقناعات الضــاربة في أعماق القلب والذهن ، فهي التي تؤثر في الإنسان لتقلبه قلباً .

ولا ينشـط الإنســان أو يندفع أو يتأثر أو يتغير إلا تبعاً للعقيدة الراسـخة في قلبه ووجدانه وهي التي تحفزه لكي يعمل أو لا يعمل وليس الاقتصاد في ذلك إلا صورة من صور النشاط في واقع الإنسان يراد به العيش في خير وبحبوحة .

إن الإسلام علي سبيل المثال قد جاء للدنيا ثم انتشر في الآفاق دون آن يكون للاقتصـاد في ذلك أي تأثير بل إن الإسـلام ذاع وانتشرـ ، والاقتصـاد باق علي حاله ، والآلة ووســائل الإنتاج كانت علي حالها من البدائية والبســاطة وكل الذي حصل أن المسلمين قد وعوا بأنفسهم عقيدة الإسلام فكان ذلك لهم خير حافز للعمل في حركية وفي نشاط لم يسبق لها مثيل .

إذن فلا اقتصاد ولا شيء من آلات أو و سائل إنتاجية يؤثر في حفز الإنسان وفي تغييره بل إنها العقيدة وإنه الفكر بما يحمله من قناعات وتصــورات مبدئية تقود الإنسان نحو وجهة يراها .

القاعدة الثالثة

وهي الرفض المطلق للملكية الفردية ، فقد كان ماركس يتصـــور تصـــوراً خاطئاً أو مريضـا أن الملكية الفردية طريق الاستغلال والابتزاز وهي البداية في التحكم والسيطرة والظلم ، فراح يندد بالتملك الفردي .

وبذلك فإن النظرية الأساسية للشيوعية ترفض أي شكل من أشكال الملكية الفردية أو أي حجم من أحجامها مهما قل أو صـــغر ، وهي ترى أن الأفراد ليسوا غير عاملين باذلين لنشاطاتهم نظير ما يكفيهم من مئونة الطعام والشراب والكســاء ونحو ذلك والدولة بعد ذلك هي وحدها صــاحبة الحق في التملك نيابة عن الشعب وهي بيدها كل وسائل الإنتاج دون أن يكون للفرد منه شيء .

هذا هو التصــور الماركسي للملكية وهو تصــور قد تبين أنه مخالف لفطرة الإنســان ومضــاد لطبعه الأســاسي القائم علي حب التملك الذاتي ، فإن من بدهيات الحقائق النفسية والمزاجية والذاتية للإنسان انه يهوي الامتلاك الذاتي ، ويرغب رغبة لحاحة ومفطورة في أن يكون له كيان متميز ومستقل ، يتألف من أسرة ذات زوجة وبنين وبنات وله من المال المملوك ما يسد غريزة في نفسه .

أما القول بحجب التملك الذاتي عن الإنســان للحيلولة بينه وبين الامتلاك نهائياً فإن ذلك ليس إلا قهراً للنفس و صداً مريراً للإنسان يحول دون ما يصبو إليه فطرياً من حب التملك المنضبط الموزون .

إن قهر النفس وصــدها عن الامتلاك ســيؤدي إلي أوخم العواقب وأســوأ الســلبيات علي الإنســان نفســه وعلي المعطيات التي يقدمها للمجتمع . لأن الحيلولة دون التملك الذاتي للفرد تعتبر إجهاضاً لنشاط الإنسان وقتلاً لكفاءته الذاتية وإماتة لروح الهمة فيه . وســوف ينعكس ذلك بالتالي علي الإنتاج الذي سيمني بالضرورة بالتقلص والانكماش .

ولقد دلت التجربة العملية في الاتحاد السوفيتي زمن خروتشوف علي أن ما نسـبته 30٪ من مســاحة أرض يمتلكها أفراد تعطي من الغلة والإنتاج أكثر مما يعطيه 70٪ من مســاحة أرض لها نفس المواصـفات وتمتلكها الدولة لتعميرها وتثميرها -- ولقد كان ذلك سبباً هاماً ومباشراً في تنازل السلطة الروسية عن كثير من مبادئها الأسـاسـية وفي طليعتها إنكار الملكية الفردية وذلك جرياً وراء طبيعة الإنسان ورضوخاً للفطرة البشرية وتنازلاً لنداء الغريزة الضاغطة التي لا تقهر .

هذه هي الحقيقة وهذا هو الإنســان وتلك هي الفطرة التي فطر الله الناس عليها فهي فطرة لا تتخلف ولا يند عنها أو يتنكر لها إلا ظلوم جهول ، إن التنكر للفطرة البشرية بمنع التملك الذاتي للإنسان سيئول في النهاية إلي إفلاس الـدولـة والشــعـب معـاً ليكونوا عـالـة يتكففون غيرهم من الـدول القمح والمحصـول – كالذي كان عليه الاتحاد السـوفييتي فى ظل النظام الشـيوعى .. تلك البلاد الواسـعة الخصـبة بل هي أعظم البلاد سـعةً وامتداداً وخصــوبة وأغزرها مياهاً وكانت قبل الاشــتراكية أكثر البلاد إنتاجاً وثروة في محصــول القمح لكنها في ظل الاشـتراكية باتت تفتقر إلي القمح وتسـتورده بالملايين من الأطنان في كل عام من أمريكا وكندا وغيرهما من الدول .

القاعدة الرابعة : الصراع الطبقي

يتصور الشيوعيون أن المجتمعات منذ تنازلت عن اشتراكيتها البدائية الأولي ، وهي تعيش فترات مرحلية من الصراع وهو صراع فائر ومحتدم ومستديم ، كما يتصور الشيوعيون ... ويتمخض في كل مرحلة من مراحله عن صورة جديدة من النظام والواقع ، وأنه ما من طراز جديد من النظام المتولد إلا وهو أفضل من سابقه لأن كل نظام ينطوي علي جرثومة تدميره والقضاء عليه - ليأتي بدلاً منه نظام جديد أفضل وهذا النظام الجديد الأفضل سوف يمضي عبر مرحلة من الجدة ليتحول بعدها إلي نظام قديم ومهترىء يتولد منه نظام جديد أفضل وهكذا إلي أن يصل المجتمع إلي النهاية المحتومة وهي التي تتسلم فيها طبقة العمال « البروليتاريا » نظام الحكم لتطبيق الاشتراكية العالمية المثالية وحينئذ تتحقق أحلام الجماهير .

وهذا التصور ينسجم مع قانون « نفي النفي » وهو أحد الأسس الثلاثة الرئيسة التي تقوم عليها النظرية الماركسية . وينسجم كذلك مع قانون آخر من قوانين النظرية الثلاثة وهو وحدة وصراع الأضداد.

إن هذا التصــور بقيام صراع محتدم بين الطبقات في المجتمع ما هو إلا وهم من أوهام ماركس وخيال من خيالاته الشاطحة المريضة . وشتان بين التنظير القائم علي التخيل والشطح وبين الحقيقة والواقع اللذين تنطق بهما الممارسات العملية المشهودة .

ونظرة إلي الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا فهي مع كراهيتنا التقليدية لها ومع اشــمئزازنا منها حكومات وأنظمة – مع ذلك كله – فإنه لا مكان فيها لهذا الصراع الذي توقعه ماركس وراح يهذي به هذياناً .

لقد حسب ماركس وأتباعه من بعده أن العامل ليس إلا إنساناً مكبلاً ومكبوتاً أو هو بالضرورة مقهور وحاقد وسيغتنم أية فرصة مناسبة للانفلات والانقضاض لكي يحطم ويدمر ويسحق ، لا ليس العامل هكذا أو كما يظنه ماركس وأنجلز وأتباعهما من الشيوعيين – بل إن العامل الإنسان طيب ومعطاء وهو من أشد الناس إخلاصاً لعقيدته وقيمه ووطنه وأمته ،

فإذا ما قدر للعامل أن يستوعب دروساً في التهذيب والصقل والتعلم وأوتي حظا وافياً من التربية الجيدة البناءة ثم أعطي من الأجر ما يكافئ جهده المبذول دون حيف أو استغلال فلا جرم بعد ذلك أن يأتي العامل علي خير ما يكون عليه الإنسان الصالح الكريم ، الإنسان الحافل بالغيرة والحب للأمة والبلاد والقيم وليس المليىء بالكراهية والحقد أو المهيأ للتململ والانقضاض كما تصور ماركس .

ذلك هو العامل في الدول الرأسمالية التى تعمل الدوائر والمؤسسات علي إنصافه ليكون مرتاحاً ومطمئناً وإيجابياً مع أن هذه الدول قائمة علي الجشع والاستعمار واستغلال الشعوب الأخرى وهي دول لنا من مرارة الماضي والحاضر ما يحقن نفوسنا بالكراهية لها ومعاداتها في كل آن .

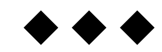
أقول : إن شأن العامل في هذه الدول كذلك وهي دول طامعة استعمارية فكيف بالعامل إذا عاش في ظل الإسلام وذاق حلاوة العقيدة الراسخة الواعية لتتهذب بها نفسه تهذيباً ثم أعطي من الأجر علي العمل ما يرضيه ويكافئ مجهوده الذي بذل بغير تفريط ولا حيف ...؟

إن العامل إذا أتيحت له كل هذه الفرص لسوف يكون من خير الناس إن لم يكن خيرهم وذلك لسلامة طبعه وفطرته وبعده عن حذلقات المتفلسفين وتخريصاتهم وحينئذ فلا صراع يحتدم ولا قلوب تتشقق بالحقد الذي يسبق الانقضاض من أجل النسف والتدمير والتخريب والسحق والسحل .

إن التظاهر بالغيرة علي العمال مع ما يرافق ذلك من إقامة الحفلات والخطب الرنانة لهم واصطناع العيد لهم في يوم من كل سنة وغير ذلك من المظاهر الشكلية . كل ذلك بات مكشوفاً للناس في هذه الحياة الدنيا – فها هم العمال ا لذين عول عليهم ماركس انقضواعلى الاشتراكية فى بولندا رغم القمع والارهاب والتسلط

وأبادوا النظام كلياً وحطموا قادتهم الذين كانوا يسوسونهم بقوة الحديد والنار وهذه أصدق صورة تنطق بفشل الا شتراكية الماركسية وتكشف زيف القادة والحكام الماركسيين الذين نبذتهم شعوبهم نبذا وكانت فئات العمال بالذات أشد الناس امتعاضاً واشمئزازاً منهم ، وقد رأينا وتابعنا الأحداث المثيرة والمذهلة

التي أســفرت عن ســقوط الماركســية فى عقر دارها فى الاتحاد الســوفيتى وانهيارها حتى باتت في أنظار الأمم التي رزحت تحتها سـنوات طويلة موضـع نفور وشــؤم وتقزز ولئن كان المســتقرئون من أولي الخبرةوالدراية والبصــيرة النافذة قد توقعوا للشــيوعية نهايتها المحتومة إلا أن ما حصــل من انهيارها المتلاحق السرـيع قد فاق كل تصــور وحســبان وهذه هي النتيجة التي لا مفر عنها نتيجة التصدي للفطرة البشرية بالقهر والكبت والحرمان .



العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي

في البعد الاجتماعي للاقتصاد الإسلامي ، تكون الملكية الحقيقية ملكية الرقبة في الأموال والثروات لله سبحانه وتعالي فهو خالقها ومالكها وهو المفيض لها في الطبيعة ، نعما مسخرة للإنسان ..وللإنسان كإنسان ، في هذه الأموال والثروات ملكية خاصة – ملكية المنفعة – يحوز ويستثمر ويتمتع من الحلال وفي الحلال مع التوسط والعدل دونما إسراف – وذلك وفق بنود عقد وعهد الاستخلاف.. استخلاف الله الإنسان ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد:7].

وبهذه المنهجية الإسلامية المتميزة في القضية الاجتماعية ، تميزت مضامين العدل الاجتماعي في الإسلام عن المذاهب التي غالت في الفردية ، والأخرى التي غالت في قهر الفردية ، فلقد توسط الإسلام فلم يجرد الإنسان من حق الملكية للثروات والأموال.. وأيضا لم يرفع الضوابط عن حريته في التملك والتصرف.. وإنما وقف بهذه الحرية عند -- حرية الخليفة -- المحكومة بإرادة وأوامر ونواهي المالك الحقيقي للأموال والثروات ، سبحانه وتعالي .

وفي معرض الإشـارات إلي هذه الوسـطية الإسـلامية ، الجامعة بين الملكية الفردية وبين المصلحة العامة بين الفرد والطبقة والأمة في إطار عدالة الإسلام دين الجماعة – نبه علماؤنا علي دلالة إضـافة القرآن لفظ « المال » إلي ضـمير «الجمع» في سبع وأربعين آية ، وإلي ضمير «المفرد » في سبع آيات ...

ودلالة ذلك علي مذهب الإسلام في التكافل الاجتماعي ، الذي تتأسس علي قواعده العدالة الاجتماعية الإسـلامية وقالوا إن الله سـبحانه وتعالي قد أراد أن ينبه بذلك علي « تكافل الأمة في حقوقها ومصـالحها فكأنه يقول : إن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم » ! وقالوا في تفسـير آية الاسـتخلاف في الأموال [وأنفقوا مما جعلكم مسـتخلفين فيه]: « إن مراد الله هو أن يقول للناس إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله ، بخلقه وإنشـائه لها وإنما تولاكم إياها وخولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها– فليست هي أموالكم في الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ، فانفقوا منها وليهن عليكم الإنفاق منها كما يهون علي الرجل النفقة من مال غيره » .

وهذا العدل الذي يبلغ به الإسلام إلي حيث يجعله أسما من أسماء الله الحسني.. يري علماؤنا أنه المراد – بالأمانة – التي حملها الإنسان دون المخلوقات ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [الأحزاب:72] ..فقالوا إنها الأموال والعدل بين الناس فيها ..قد جعله القرآن الكريم من معايير وجوب طاعة الأمة لولاة أمرها أو سقوط هذه الطاعة في التعاقد الدستوري بين الأمة وولاة أمورها ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [النساء:58] .

وهو فريضة عامة وشاملة فرضها الله سبحانه وتعالي حتى علي المعصوم ﷺ: ﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الشورى: 15] ، تبدأ ميادينه من العدل مع النفس والبعد عن ظلم الإنسان حتى لنفسه ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوّاً غَفُوراً﴾ [النساء:97-99] .

وحتى هؤلاء « المستضعفين » فرض الله علي القادرين الجهاد لتحريرهم من الاستضعاف [وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيراً] (النساء:75).

وتمتد فريضة العدل من ميدان « النفس » و« الذات » إلي ميدان الأسرة لبنة الاجتماع والأمة من بر الوالدين إلي العدل بين الأبناء « اعدلوا بين أبنائكم » حتى يشمل كل ميادين الحياة « المقسطون عند الله يوم القيامة علي منابر من نور عن يمين الرحمن ، عز وجل ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماولوا» ففي كل ألوان الحكم وميادينه ومع الأهل وفي كل الولايات يجب إقامة العدل والقسط بين الناس .

بل لقد امتد الإسلام بآفاق فريضة العدل لتشمل « العدو » بعد أن شملت « الأولياء» فللأولياء « النصرة » أي الإعانة ، أما « العدل » فهو واجب حتى مع « الأعداء » ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ [النساء:135].

وأمام هذا المنهاج الإسـلامي في العدل الشـامل ، تبرز المفارقة الشـاذة بينه وبين الواقع المعاصر للمسـلمين - - فغير النهب الاسـتعماري لثروات الأمة والذي يمثل خللا فاحشا في عدالة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الإسلامية وبين مراكز الهيمنة والاسـتغلال الغربية.. نجد الخلل في موازين العدل داخليا وبين أبناء الأمة أيضـا.. فعندما يتفاوت دخل الفرد عبر دار الإسـلام ، فيكون الدخل الشـهري لدي مسـلم مائة دولار ولدي مسـلم آخر مائة ألف دولار! وعندما تدفع الفاقة قطاعات من المسـلمين إلي براثن التنصـير فيتخلون عن إسـلامهم لقاء رغيف خبز أو جرعة دواء؟! بينما تدفع التخمة ودولة المال شريحة من المترفين إلي حياة يتخلون هم فيها أيضـا عن حقيقة الحياة الإسـلامية ! وعندما تتسول الأمة غذاءها فتفقد لذلك كرامتها واستقلال إرادتها وتستورد أغلب ما تستهلك ، تاركة موادها الخام تنهب بأرخص الأسعار ، معطلة بذلك ملكات الزراعة والصناعة بين أبنائها ومشيعة البطالة في صفوف ملايينها! علي حين تستلب من أثريائها الفوائض النقدية بالترغيب وبالترهيب لتصـادر حينا وتجمد حينا آخر ولتوظف في دعم الأعداء في كل الأحايين؟!

وعندما يحال بين الأمة وبين صناعة سلاحها ويطلب منها التخلي عن عقيدة الجهاد وبل وحتى مصطلحه! ثم يفرض عليها استيراد السلاح بأرقام فلكية شريطة ألا تستخدمه ضد أعدائها وأن يكون وقودا في منازعاتها الداخلية المصنوعة والمصطنعة!.

عندما تكون هذه بعضا من جوانب الصورة الاجتماعية للأمة.. الأمة التي أرادها الله بالتكافل الاجتماعي جسدا واحدا إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى.. والتي أراد الله لعزتها أن تكون من عزته سبحانه ، وعزة رسوله عليه الصلاة والسلام ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: 8]..فإننا نجد أنفسنا أمام فريضة إسلامية معطلة هي – فريضة العدل الاجتماعي – وعلي الأمة الجهاد لإقامتها – وأمام مظالم اجتماعية يورد بقاؤها الأمة موارد الهلاك في الدنيا وفي الآخرة.. فرسول الله ﷺ يقول : « أيما أهل عرصة (مجتمع أو قرية أو حي) أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى » وهذا هو الواقع الظالم الذي يعيشه ملايين المسلمين اليوم – جماهير معدمة وقلة مترفة يكرس ترفها أغلا لا للاستضعاف ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً﴾ [الإسراء:16]..

وهذا الاستقطاب الاجتماعي الحاد يهدد وجود الطبقة الوسطي ، التي تمثل العمود الفقري للتوازن الاجتماعي ولتوحيد الأمة ، ولحمل الرسالة الحضارية ومواجهة التحديات .

إن إقامة فريضة - العدل الاجتماعي - تتطلب مواجهة هذه السيطرة المستبدة لدولة الأغنياء ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7] ومواجهة « فردية – الاستغناء» التي أثمرت هذا « الطغيان المالي » ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق6 :7] وضبط « الحرية الاقتصادية » التي شابهت حرية قوم نبي الله شعيب الذين ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: 87] ؟! .

وأن ننقذ فقراء الأمة بالعدل الاجتماعي ، من الكوارث التي تخل بتوازنهم فتذهلهم عن الدين والدنيا معا؟! وتحولهم إلي غثاء كغثاء السيل وعبء علي حاضر الأمة ومستقبلها!..

وهذا العدل الاجتماعي يستلزم:

تحرير ثروات الأمة من الاستغلال الأجنبي..

وتحقيق التكامل للاقتصاديات الإسلامية المستقلة ..

وإحداث تنمية اقتصادية إسلامية شاملة ..

وتوزيع العائد من التنمية وفق العدالة التي تحقق التوازن بين الطبقات..

تلك كانت - ولا تزال - هي مقاصد حركة الإحياء والتجديد الإسلامي في التحرر الاقتصادي ، والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية منذ أن أعلن جمال الدين الأفغاني عن « الغاية الاقتصادية لحركة الجامعة الإسلامية » والتي قال إنها أن تكون :

« ثروة المسلمين للمسلمين ، وثمرات التجارة والصناعة في جميع المعمور الإسلامي هي لهم ، يتنعمون بها وليست لنصارى الغرب يستنزفونها .

ونفض اليد من رؤوس الاموال الغربية والاستعاضة عنها برؤوس اموال إسلامية .

وتحطيم نواجذ أوربا وامريكا تلك النواجذ العاضة علي موارد الثروة الطبيعية في بلاد المسلمين ، تلك الموارد التي ما دامت خارجة من أيدي العالم الإسلامي فسيظل عالة علي الغرب »!.

وحتى صياغة الإمام الشهيد حسن البنا لها ، عندما قال " إن الرابطة بيننا وبين أمم العروبة والإسلام تمهد لنا سبيل الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وتنقذنا من التحكم الغربي في التصدير والاستيراد وما إليهما كما تكفل لنا استقلال نقدنا..

وإن « الجهاد الاقتصادي يوجب علي المسلم أن يخدم الثروة الإسلامية بتشجيع المصنوعات والمنشآت الاقتصادية الإسلامية .. وذلك :

بإصلاح الواقع القائم والمتمثل في « التفاوت العظيم والبون الشاسع والفرق العظيم بين الطبقات المختلفة في هذا الشعب » والذي أدي إلي وجود « ثراء فاحش وفقر مدقع والطبقة الوسطي تكاد تكون معدومة » إصلاح هذا الواقع « بتقريب الشقة بين مختلف الطبقات ، تقريبا يقضي علي الثراء الفاحش والفقر المدقع ».

« ومحاربة الربا ..وجمع الزكاة ..وفرض ضرائب اجتماعية علي النظام التصاعدي بحسب المال لا بحسب الربح – يعفي منها الفقراء طبعا وتجبى المستطاعة .. والتوسط بين الأغنياء الغافلين والفقراء المعوزين بتنظيم الإحسان وجمع الصدقات لتوزع في المواسم والأعياد وذلك حتى يشعر الفقراء المعدمون بأنه قد أصبح لهم في هذا الوطن ما يعنيهم أمرهم ويهمهم شأنهم..!!» .

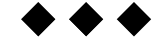
إن الإسلام دين الجماعة – دون إنكار التمايز المشروع المؤسس علي الكفاءة والجهد –لكنه يقيم العلاقة بين مكونات الجماعة الأمة علي التوازن و العدل فالأمة في الرؤية الإسلامية واحدة ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:92] وعلاقة مكونات الأمة الواحدة أفرادا وطبقات و شعوبا وقبائل بالكيان الواحد للأمة هي علاقة الأعضاء المتعددة والمتميزة في القوة والعطاء والأهمية – والاحتياجات بالجسد الواحد الجامع لهذه الأعضاء –وعن هذه الحقيقة يعبر حديث رسول الله ﷺ الذي يقول : « **مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى** » .

ولقد أطلق الإسلام مصطلح « الفريضة » و« الحق » علي مختلف أوجه الإنفاق في النفع العام ولم يقف بذلك عند فريضة الزكاة ..

وقال المفسرـون في الإنفاق الذي تحدثت عنه الآية الكريمة : ﴿وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآياتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: 219]..قالوا : إنه « العفو » أي « ما فضل عن العيال فالمعني : انفقوا ما فضل عن حوائجكم ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة » .

وعلي هذا فإن توظيف الثروات الإسلامية في التنمية الإسلامية علي النحو الذي يحرر الأمة الإسلامية من وضع العالة علي أعدائها هو فريضة إسلامية ، الأمة الإسلامية بأسرها آثمة حتى تقيمها في اقتصاديات عالم الإسلام..

إن زكاة أموال المسلمين و وزروعهم وتجاراتهم وزكاة الثروات المستكنة والمركوزة في باطن الأرض – الركاز –وهي الخمس « في الركاز الخمس » كفيلة بأن تقيم « صندوقا » لتنمية عالم الإسلام ، فتحرر تنميته من الديون الأجنبية التي غدت قيودا ونزيفا يستنفد صادراتنا في خدمة هذه الديون مع بقاء أصولها والجديد منها إخطبوطا يرهن إرادة الأمة ويورثها المذلة والهوان إنها فريضة إسلامية ، على حركة الإحياء والتجديد الإسلامية أن تنهض بها .



(ب) أزمة الرأسمالية :

تحرير اقتصـــاديات الأمة وثرواتها وتنمية هذه الثروات وإقامة العدل الاجتماعي الإسلامي في ديار الإسلام --- إن في المسلمين ملايين بل عشرات الملايين لا يجدون الكفاف ، و هذا يقطع بعدم شرعية الملكية للثروات التي غدت دولة – بين الأغنياء – فإذا جاع مؤمن فلا مال لأحد.. والغني المباح إسلاميا لا يفتح بابه إلا بعد "تحقيق « حد الكفاية » لسواد الأمة وليس « حد الكفاف » بل و« الغني » ... فإن ما ينقصـنا هو تحقيق العدل الاجتماعي الذي هو أيضا سبيل حفز الأمة لتنمية ثرواتها وتحريرها من براثن النهب والاستغلال .

الرأسمالية : نظام يقوم علي تنمية المال وتثميره بمختلف الطرق وهي بهذا الاسم تشير إلي مدلول أساسي ومقصود وهو المال .

ويستفاد من هذا المدلول الذي يحمله اسـم النظام أن المال هو المعيار الذي تقاس به القضايا والمبررات – وهو الميزان الذي يعلو علي كل الموازين – سواء ذلك ميزان الدين أو العرف أو القيم والأخلاق ، فما من اعتبار من الاعتبارات ولا اهتمام من الاهتمامات في القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الشخصية أو السلوكية إلا كان معياره المصلحة التي تستند إلي المال ؛

كيلا يظل بعد ذلك احتجاج لمحتج بوسـيلة من وسـائل الخلق أو الدين أو تعاليم السماء .

ولا تحسـب بعد ذلك أن يكون ثمة متسـع في هذا النظام لشيء من معايير القيم الدينية أو الإنسـانية كالحياء والسـخاء والمروءة وإكرام الجار والضـيف والعطف علي الضعيف والأخذ بيد المكروب والملهوف .

وقضايا الدين في الرأسمالية مرفوضة تماماً إلا ما كان من بصيص بالغ الهوان والخفوت يتاح في بيوت العبادة فقط ، أما أن يهيمن الدين علي الإنسـان في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والفكري فذلك فى نظر الراسماليين تخلف وظلامية ورجعية لأن الرأسمالية أساساً تفصل الدين عن الحياة فصلاً تاماً والحياة في نظرها شيء آخر و« الدين » ليست له أيه علاقة في حياة الإنسان .

وعلي هذا فإذا كان الدين بكل ما ينطوي عليه من قيم الحق والخير والفضيلة معزولاً عن الحياة تماماً إذن فما هي الحال أو الصـورة التي سـيكون عليها الإنسان ؟.

لا مناص من الجزم في يقين أن الإنســـان وهو معزول عن الدين وقد غابت عنه قيم السـماء لسـوف يكون مصـيره في هذه الحياة حافلاً بالشـقاء والنصـب ومترعاً بشــوائب الواقع المنكود وما أعظم الآية القرآنية التي تقال في مثل هذا المجال : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَــةً ضَــنْكاً﴾ [طـــــه: 124] والضنك أو المضانكة بمعني الضيق في كل شيء .

إذا غابت شـمس الدين عن الإنسـان وحيل بينه وبين الدعوة الربانية الخيرة حتى نضبت من قلبه ووجدانه ينابيع التقوى والخشية من الله – فماذا عساه أن يكون بعد ذلك ؟ وأية حال من الضــعة والخســة والعتو والتمرد والهبوط سيكون عليها الإنسان ؟.

لا جرم أن يأتي الإنسان بعد ذلك مسخا شائهاً وقد ضمرت فيه معاني الخير والفضـيلة ضــموراً فإذا هو بالإنســان الأناني الكز وبالقاسي الغشــوم الذي لايرحم وبالطامع الجشع الذي لا ترده قناعة ولا يسده عطاء .

أما الأسرة التي تغيب عنها شمس الدين في النظام الرأسمالي لا جرم أن تميل جانحة نحو التعثر والتمزق بما يتخللها من بواعث الفســاد والتفكك كالذي عليه الأسرة في المجتمعات الغربية حيث الأنانية والانمياع والفوضى والتمزق والانفصال .

و كذلك المجتمع وهو يؤلفه الأفراد والأسر لسوف يجئ في ظل النظام الرأسمالي متهافتاً مضطرباً تموج فيه المفاسد والرذائل والموبقات وتعدد فيه الأمراض وتزداد وهي - أمراض منوعة شتى - تعاني منها المجتمعات الرأسمالية وذلك حوادث الانتحار تخلصاً من اليأس والاغتمام والكمد .

ثم الإقبال الساحق علي تعاطي المخدرات من الخمور حتى الافيون، وتناول بعض الأقراص المخدرة والمنومة - ثم الأمراض المعدية الأليمة التي تصيب أعضاء التناسل مثل الهربيس والسفلس والزهري والسيلان والإيدز ثم النسبة الفاحشة في الأولاد غير الشرعيين عقيب اللقاء المتدنس الحرام وهو الزنا .

ثم الانفصال وهو الذي يزداد عاماً بعد آخر والناشئ عن ازدراء الحياة الزوجية والرغبة في التفلت من ضوابطها والتزاماتها ما دامت الغريزة تجد متنفسها في الأسواق والحانات وبيوت الفحش والدعارة ، وبعبارة وجيزة فقد ثبت من خلال التجارب المشهودة التي تدل عليها المشاهدات والإحصائيات - أن النظام الرأسمالي يسوق الإنسان إلي التدمير الشامل - التدمير الذي يأتي علي النفس فيسومها الإعطاب والانحراف والشذوذ

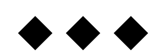
وما يترتب علي ذلك من أمراض نفسية وعصبية مريرة ويأتي كذلك علي الأسرة ليسومها التداعي والتمزق والضياع وما يتخلل ذلك من الانفصال ومنازعات وخيانات زوجية ثم يأتي علي المجتمع ليذره خاوياً مضعضعاً وقد نخرته عوامل الفسق والرذيلة والتفسخ .

علي أن النظام الرأسمالي يستند إلي كل الأسباب التي تؤدي إلي كسب الأموال وتحصيلها وتكثيرها وهي أسباب تنبثق عن تصور النظام الذي - لا يعبأ بالدين وتطلعاته - فلا يعبأ إذن بفكرة الحرام والحلال التي جاءت بها الأديان السماوية لترسخها في أذهان البشر وفي طبائعهم - بل إن فكرة الحلال والحرام في تصور الرأسماليين ضرب من المفاهيم الرجعية التي لا ينبغي الالتفات إليها .

ويأتي في طليعة الأسباب المشروعة في هذا النظام لجمع المال :

الربا : أن الإسلام يعتبر الربا من أشد الموبقات فظاعة ونكراً لكن الربا في النظام الرأسمالي يعتبر طريقاً إيجابياً وفعالاً من أجل الكسب وتكثير المال ولا يبالي هذا النظام بما ينطوي عليه التعامل الربوي من أنانية مقيتة ترين علي قلب المرابي وعلي طبعه - والمرابي العصري -

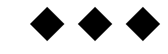
يتمثل في البنوك الحديثة التي تتعامل بالربا والتي تبتز المقترضـين والمدينين وتستغل حاجتهم للمال فلا تعطيهم من أموالها ديناً إلا نظير زيادة معلومة يؤدونها فوق رأس المال وتلكم هي الأنانية على أشدها وذلكم هو الاستغلال البغيض الذي يحرمه الإسلام وتبيحه الرأسمالية ، ووسائل الاستغلال الأخرى منها: الشركات الاحتكارية وشركات التأمين وابتزاز المال عن طريق التحكم والسيطرة على مراكز السلطة وعن طريق الرشا ، وأكل الأموال بغير حق – وتواجه الرأسمالية الآن إعصار شديداً يتمثل في الأزمة المالية التي تواجهها في عقر دارها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا مما يفضح عوج النظام الرأسمالي وطغيانه وجوره وفساده – وأصحاب النظام الرأسمالي أنفسهم يتنادون الآن بضرورة تعديل النظام الرأسمالي ويطالبون بنظام اقتصادي أعدل .



الاقتصاد الإسلامي

وعلاج مرض

الرأسمالية العضال



إذا كانت هذه الرأسمالية المتوحشة التى جمعت بين الطفيلية والاحتكار – طفيلية الأنشطة والصناعات والتجارات الضارة - واحتكار الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والمتعدية القارات - قد دخلت بهذا النظام الرأسمالى إلى مازق و كساد يفوق نظيره الذى حدث سنة 1929م ..فان هذه حقائق لا بد من تسليط الأضواء عليها لاستخلاص الدروس والعبر من هذا المازق الخطير الذى دفعت الرأسمالية المتوحشة العالم – كل العالم – إلى الدخول فيه .. ومن هذه الحقائق :

أولا: إن هاوية القرن الواحد و العشرين – هى أشد خطرا من – هاوية القرن العشرين –وذلك بسبب نقل العولمة تاثيرات هذا المازق الحالى وكوارثه إلى كل انحاء العالم بسبب النظام شبه الحديدى الذى كبلت به الرأسمالية الغربية الاقتصديات العالمية فى الشرق والغرب والشمال والجنوب ..

وإذا كان كساد القرن العشرين قد اثمر ظهور النازية الألمانية وإنعاش الفاشية الإيطالية ونشوب الحرب العالمية الثانية –1939 – 1945 م – التى أبادت قرابة الخمسين مليونا من البشر ..وأفضت إلى استخدام السلاح الذرى –لأول مرة فى التاريخ ضد اليابان فى - هيرو شيما ونجازاكى – أغسطس سنة 1945 ..علاوة على دمار المدن ..والصناعات والأرضين ....

فان مأزق القرن الواحد والعشرين..وكساده ..وانكماشه .. وخرابه مرشحة لأن تفضى إلى كوارث عالمية لا نظير لها فى تاريخ المآسى التى عرفتها الإنسانية عبر تاريخها الطويل ..اللهم إذا انتفضت الأمم المستضعفة وانتقلت من مكان التابع للمركز الغربى إلى موقع الاستقلال الذى ينجيها من الهلاك

وثانيا : إن هذا المأزق الذى صـنعته الرأسـمالية المتوحشـة والذى دفعت وتدفع العالم إلى هاويته إنما يعود –بالدرجة الأولى—إلى طبيعة النظام الرأسمالى القائم على تعظيم الربح وراس المال على حسـاب العمل والاتاج ..فبعد أن أفقر هذا النظام سكان الجنوب بالنهب الاستعمارى..والاستغلال الرأسمالى وهم ثمانين بالمائة من البشرـية –على النحو الذى فقدت فيه أغلبية البشرـية القدرة الشرـائية التى تنمى الاقتصـاد يات المنتجة و تدير عجلة الإنتاج والخدمات ..توجهت هذه الرأسـمالية –الباحثة فقط واللاهثة قبل كل شيء وراء تعظيم الأرباح السريعة والفاحشة -- توجهت إلى الرأسمالية الطفيلية – رأسـمالية السـمسرـة والمقامرة والمغامرة والغرر –وليس إلى رأسـمالية الإنتاج والخدمات ..فكانت بداية الأزمة ومقدمات الانهيار فى المؤسـسـات المالية الربوية – مؤسـسـات الإقراض الربوى ..والتجارة فى النقود ..والتى ستنعكس- حتما –على مؤسسات الإنتاج والخدمات ..

وثالثا : إن هذا المرض العضــوى فى النظام الرأســمالى ..مرض التجارة فى النقود وفوائد القروض- لتعظيم الأرباح المركبة والفاحشــة من الســمسرــة والمقامرة –أى التجارة فى الربا بالمصطلح القرآنى والإسلامى - أن هذا المرض يجب أن يسلط الضوء ويلفت أنظار العالم إلى الحل الإسلامى والعلاج القرانى لهذا المرض الرأسمالى العضال و الوبيل.. أن هذه التجارة فى النقود هى المقصلة التى تهدد رقاب العالم هذه الأيام ..وان المنقذ منها هو النظام الإســلامى الذى تقوم فلسـفته المالية والنقدية على قاعدة -- إن النقود ليسـت سـلعة يتاجر بها لتدر الأموال – وانما هى بدل للمنافع والســلع والخدمات ..وان العمل والإنتاج هما مصــدر الربح .. وليس التجارة فى النقود ...ان هذا النظام الإسلامى وفلسفته فى الأموال هما المنقذ من هذا الخراب الذى يو شك أن يعم العالم – إذا لم يتدارك العقلاء –وجماهير المستضـعفين --النظام الاقتصـادى للعالم الذى نعيش فيه --

إن تحريم الإسلام للربا قائم على دعامتين أساسيتين :

الأولى .. منع الظلم :

﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة:275-281].

والثانية : تحريم التجارة فى النقود :

التى عممت الظلم على نطاق عالمى بعد ان كان ظلما فرديا فى النظام الربوى القديم .

وعلى الفكر الإسلامى -الاقتصادى والاجتماعى – ان يقدم الحل الإسلامى القائم على توظيف النقود فى الانتاج والخدمات .... وليس فى السمسرة والمضاربات والمقامرات والمغامرات والغرر .....

على الفكر الإسلامى ان يقدم هذا الحل للعالم البائس الذى يبحث الآن عن المنقذ والبديل..وعلى العقل المسلم أن يبرز أصالة هذا الحل الإسلامى -- أصالة النظام اللاربوى—انطلاقا من القران الكريم والسنة النبوية المطهرة التى وضعت البلاغ القرآنى فى الممارسة والتطبيق ..ومسيرة الحضارة الإسلامية التى عظمت العمل النافع والإنتاج المفيد وحصرت وظيفة النقود ورءوس الأموال فى الإنتاج والخدمات ....وأيضا حرمت وجرمت الأنشطة الاقتصادية فيما لا يفيد الحياة السوية للإ نسان ..

لقد اقترن تحريم الربا فى الفكر الإسلامى بتحريم التجارة فى النقود ...

ولقد كتب عن فلســفة الأموال فى الإســلام ..وعن وظيفة النقود وتحريم الاتجار بها علماء وفقهاء مســلمون كثيرون – من مذاهب فقهية متعددة ..وعصور مختلفة ..وبقاع متباعدة منهم :

1 – حجة الإسلام أبو حامد الغزالى – ت 5.5 هـ – فى إحياء علوم الدين كتاب الصبر والشكر ..

2– و الفقيه الفيلسوف –ابو الوليد ابن رشد – ت 595 هـــ – فى بداية المجتهد ونهاية المقتصد ..

3 – ومجدد السلفية ابن قيم الجوزية – ت751 هـــ – فى إعلام الموقعين عن رب العالمين .

4 – وإمام الإحياء والتجديد فى عصرـنا الإمام الشــيخ محمد عبده – ت 1323 ه – فى تفسير المنار .

ولان المقام مقام الإشـــارة والايجاز فيكفى ان نقد م هنا عبارات من اجتهادات هؤلاء الإعلام—الذين اجتمعوا واجمعوا مع تعدد المذاهب والعصــور والبقاع – على تحريم وتجريم التجارة فى النقود التى غدت ابرز أشكال الربا فى الرأسمالية المعاصرة ...

- لقد تحدث حجة الإسلام أبو حامد الغزالى عن أن النقد إنما جعل و سيلة لتقويم السلع والأموال ..وان الاتجار فى النقد مثل كنزه سواء بسواء فهو يخرجه عن الحكمة منه – ويؤدى إلى تركزه فى يد المتاجرين به – وهو ظلم .. وكفر للنعمة ..وخروج عن الحكمة .

تحدث الغزالى عن فلسفة الإسلام فى النقود - قبل نحو ألف عام – فقال – لقد خلق الله الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال –حتى تقدر الاموال بهما وانما امكن التعديل بالنقدين –اذ لاغرض فى أعيانهما... فاذن خلقهما الله لتتداولهما الأيدى – ويكونا حاكمين بين الا موال بالعدل - ولحكمة اخرى وهى التوسل بهما إلى سائر الأشياء لا لأنهما عزيزان فيانفسهما – ولا غرض فى أعيانهما –ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة ..فالنقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض .فكل من عمل فيهما عملا لايليق بالحكم - بل يخالف الغرض المقصود بالحكم –فقد كفر نعمة الله فيهما.. فاذن من كنز هما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما لا نه اذا كنز فقد ضيع الحكم – ولايحصل الغرض المقصود بهما ..

وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمرو خاصة اذ لاغرض للاحاد فى اعيانهما –فانما هما حجران – وانما خلقا لتتداولهما الايدى فيكونا حاكمين بين الناس – وعلامة معرفة للمقادير مقومة للمراتب.﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[التوبة:34] .

وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم – لأنهما خلقا لغيرهما لا لأنفسهما إذ لا غرض فى اعيانهما –فاذا اتجر فى عينهما فقد اتخذهما مقصودا على خلاف الحكمة –إذ طلب النقد لغير ماوضع له ظلم ..

فلو جاز لمن عنده نقد أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله بقى النقد مقيدا عنده فينزله منزلة المكنوز ..ولا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصودا للادخار – وهو ظلم ..فكل ما خلق لحكمة فلا ينبغى أن يصرف عنها.

ونفس الموقف تحريم - التجارة بالنقود – أى تحريم الربا نجده ايضــا عند ابن رشــد الذى يقول –انه يظهر من الشرـع ان المقصــود بتحريم الربا انما هو لمكان الغبن الكثير الذى فيه –وان العدل فى المعاملات انما هو مقاربة التساوى –ولذلك لما عسرـ ادراك التســاوى فى الاشــياء مختلفة الذوات جعل الدينار والدراهم لتقويمها –أعنى تقديرها –اذ كانت هذه ليس المقصود منها الربح – وانما المقصود بها تقدير الأشياء التى لها منافع ضرورية - وذات الموقف –تحريم الاتجار بالنقود الذى هو جوهر الربا - نجده عند الامام ابن القيم - الذى يقول .. أن القصد بالسكة – النقود- أن تكون معيارا للناس لايتجرون فيها .. ويشتد الضرر من فساد معاملاتهم والضرر اللحق بهم حين اتخذت الفلوس سـلعا تعد للربح –فعم الضرـر وحصـل الظلم - ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص – بل تقوم به الأ شياء ولا تقوم هى بغيرها لصلح أمر الناس ..فالإثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها إلى السلع –فإذا صارت فى انفسـها سـلعا تقصـد لأعيانها فسـد أمر الناس - وسر المسـالة أنهم منعوا من التجارة فى الأثمان بحسبها – لان ذلك يفسد عليهم مقصود الأثمان ومنعوا من التجارة فى الأقوات بحسبها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات .

وعلى نفس الدرب سار الإمام الشيخ محمد عبده – فقال عبارته التى كانها تصف الواقع المعاصر – الذى أصبح كابوسا يعيش العالم فيه – قال – إن النقدين إنما وضعا ليكونا ميزانا لتقدير قيمة الأشياء التى ينتفع بها الناس فى معايشهم .

فإذا تحول هذا وصار النقد مقصودا للاستغلال فان هذا يؤدى إلى انتزاع المال بالمال فينمو المال ويربو عندهم ويخزن فى الصناديق والبيوت المالية المعروفة بالبنوك ويبخس العاملون قيم أعمالهم –لان الربح يكون معظمه من المال نفسه .. وبذلك يهلك الفقراء .. لذلك حرم الله تعالى الربا .

إن أوربا نجحت فى تحرير الناس من الرق ولكنها غفلت عن رفع نير الدينار عن اعناق الناس الذين ربما استعبدهم المال يوما ما ...

هكذا حرم الإسلام الاتجار فى النقود – لان المال لايلد مالا – ولان وظيفة النقود هى ان تكون وسطا تقيم به المنافع – وليست سلعة فى ذاتها – وتلك هى فلسفة تحريم الربا فى الإسلام .

وهكذا اجتمعت وأجمعت المذاهب الفقهية المعتبرة – التى تستقطب جماهير الأمة الإسلامية – الشافعى –واستشهدنا له بحجة الإسلام الغزالى – والمالكى –واستشهدنا له بفيلسوف الفقهاء ابن رشد – والحنبلى واستشهدنا له بالعلامة المجدد ابن القيم –والحنفى واستشهدنا له بالإمام الشيخ محمد عبده ..

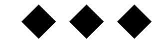
اجتمعت وأجمعت مذاهب الأمة على تحريم التجارة فى النقود .. أى تحريم – البلاء الرأسمالى – الذى وظف ويوظف حوالى تسعين بالمائة من رأس المال العالمى فى السمسرة والمضاربات والمقامرات والمغامرات والغرر.. أى فى الربا – والاقتصاد الوهمى – للرأسمالية المتوحشة – التى يريد الغرب الرأسمالى عولمة بلائها على العالمين.

وإذا كان نفر من عقلاء الغرب الذين هالهم هذا المرض العضوى والعضال للنظام الرأسمالى قد توجهوا إلى الإسلام بدافع المنفعة –لا الإيمان –باحثين عن الحل والإنقاذ والبديل ... حتى كتب –بوفيس فانسون – رئيس تحرير المجلة الأسبوعية الفرنسية – التحديات – عن حاجة العالم إلى النظام الإسلامى اللاربوى وفلسفته فى النقود – ابان زيارة بابا الفاتيكان لفرنسا –بنت الكاثوليكية – واكبر بلدانها – سنة 2008 م ..

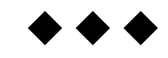
كتب فقال –انه فى حين يمر العالم بازمة مالية تجتاح جميع معالم النمو فى طريقها –يجب علينا قراءة القران بدل نصـــوص البابوية – ولو طبق- رجال البنوك الطامعون بالمردود على الأموال الخاصة – ولو قليلا الشريعة الإسلامية ومبدأها المقدس – المال لا ينتج المال – فإننا لم نكن لنصل ما وصلنا إليه .

لقد أفلست الرأ سمالية المتوحشة –التى حسبها كهنتها نهاية التاريخ – وها هى باليات العولمة – تريد تعميم إفلا سها ومأزقها على العالمين –وهاهم عقلاء الغرب يجهرون بان الحل هو فى القران والإسلام ...

فهل يكون العقل الإسلامى على مستوى الحضو ر المطلوب –فنقدم طوق النجاة للعالم ..وليس فقط لعالم الإســلام – ونقيم الدليل المادى على ان قراننا واسلامنا ورسولنا ﷺ انما كانوا ولايزالون وسيظلون –هدى للعالمين ..ونورا للعالمين .. ورحمة للعالمين .



وعود الاقتصاد الإسلامي ودور علماء المسلمين



لقد حان الوقت لعلماء الأمة تفعيل أدوارهم الفكرية في التعريف بمفاهيم الاقتصاد الإسلامي وبيان المال الحلال الذي بات مطلبا عالميا في ظل فقدان الثقة في النظم الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية حيث أن الأصل أن كل شيء حلال في الإسلام إلا ما ورد نص بتحريمه لأن الأصل في الأشياء الإباحة ، والمعاملات المحرمة محدودة وضابط الحلال والحرام شيئان -عند كسب المال - فهناك طرق للكسب حرمها الإسلام وهي ما تسبب ضررا كالخمر والخنزير والدم المسفوح والنجاسات التي تضر الإنسان وأكل أموال الناس بالباطل كالربا والاحتكار والغش والتدليس والرشوة والسرقة والتلاعب في الموازين والأسعار لأنه يؤدي لظلم العباد فكل ما هو نافع حلال وكل ما هو ضار حرام ، وهناك باب في الفقه يسمي المعاملات المنهي عنها شرعا هذا من ناحية كسب المال ، أما من ناحية إنفاق المال فلا إسراف ولا تقتير ، وهناك نهي عن إنفاق المحاكاة (أي النظر للغير) والتفاخر والخيلاء وفي المال حق لله فأصل المال مملوك لله والإنسان مستخلف فيه لذا فرض الله الزكاة 2.5 في المائة فهي حق للفقراء والمساكين وجزء من المال ينفق كي تسود الرفاهية المجتمع كله ، كما نهي الإسلام عن تعطيل استغلال الموارد أو استغلالها بشكل خاطئ ..ولتوضيح هذه الرؤى كان هذا الحوار مع الأستاذ الدكتور :محمد عبدالحميد عمر أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الأزهر ورئيس مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى سابقًا :وفى البداية سألته ... ما نظرة الإسلام للمال الحرام ؟..

فقال: .... المال الحرام هو المال المكتسب من طرق وأساليب حرمها الله سبحانه وتعالي ، وتتعدد صور ذلك فمنها ما يمثل أكلا لأموال الناس بالباطل مثل الرشوة والاختلاس والغش والتدليس في المعاملات والسرقة والربا ومنها ما يمثل تبديدا للموارد مثل الإنتاج والتجارة في المحرمات مثل المخدرات والبغاء وأكل المال الحرام من الكبائر وينطوي علي الظلم الذي حرمه الله سبحانه وتعالي ولذلك يعاقب الله سبحانه وتعالي عليه بعقوبات متعددة .

ولو تحدثنا علي مستوى الاقتصاديات المعاصرة ؟ ..

الكسب الحرام هو أحد مظاهر الاقتصاديات المعاصرة فيما يعرف بظاهرة الفساد التي زادت وينتظر لها أن تتزايد في ظل سيطرة عولمة الأسواق الحرة ولقد فشل العالم في الحد من الفساد رغم اهتمام المنظمات الدولية بمكافحته ، وأخر ذلك صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، بل إنشاء منظمة دولية لذلك هي « منظمة الشفافية الدولية » ببرلين المختصة بمكافحة الفساد وتزايد القوانين المحلية في كل دولة ، وتعدد أجهزة الرقابة وتشديد العقوبات إلا أن آكلي المال الحرام غير مبالين بكل ذلك ،

مما جعل البعض ينادي بقبول الفساد كآلية عادية لتسيير النشاط الاقتصادي المعاصر وعارض البعض ذلك وطالب بضرورة التركيز علي العوامل الأخلاقية مثل النزاهة والشفافية ورشادة الحكم والمساءلة ومن المعروف أنه لا يمكن بناء نظام أخلاقي مفيد دون عون من الدين ، والأدهى من ذلك أن جريمة الفساد وأكل المال الحرام أفرزت جريمة أخرى تعرف بغسيل الأموال وهي محاولة آكلي المال الحرام التصرف فيه بتصرفات مشروعة في عدة دول من أجل إخفاء مصدره وتضليل أجهزة الرقابة وهو استخدام للألفاظ في غير معانيها فالغسل يعني الطهارة والنظافة وهم يزيدون تدنيس المال الحرام بجريمة غسيل الأموال ، وأما في الإسلام فغسل الأموال الحرام يكون بالتوبة منها عن طريق ردها إلي أصحابها وإن لم يمكن فإنفاقها في المصالح العامة .

هل تلخص لنا أسباب الأزمة المالية الأخيرة في ضوء الشرع ؟ ..

الرسول ﷺ لخص الاقتصاد في كلمات قليلة حين قال ﷺ : « **رحم الله امرأ اكتسب طيبا وأنفق قصدا وقدم فضلا ليوم حاجته** » . (الألباني في ضعيف الجامع) أي بذل جهدا لأن هناك فرقا بين كسب واكتسب ، الأولي تعني كسب مالا دون تعب من هدية

أو ميراث مثلا ، أما اكتسب أي بذا جهدا وتعب وكد كي يحصل علي هذا المال ، أيضا أشار الرسول ﷺ إلي أنه طيب أي حلال وجيد وأنفق قصدا أي باعتدال وقدم فضلا ليوم حاجته أي أدخر للمستقبل ، ولو أسقطنا هذا الحديث علي واقعنا الحالي خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنجد أن العالم خالف كل ما جاء في الحديث الشريف ، وبالتالي وقعت المصيبة والكارثة ، فكانت البنوك تقرض وتعطي عوائد ربا فجاء كسب المال بدون جهد وتعب ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا﴾[البقرة: 275]. وامتلأت البورصات بعمليات القمار والمراهنة علي المستقبل والمقترضون كانوا يأخذون أكثر من حاجتهم وهم غير قادرين علي السداد وليس في نيتهم السداد أصلا فأنفقوا أكثر واستدانوا ، والنبي ﷺ يقول : «مطل الغني ظلم » (البخاري) وقال تعالي ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [الطلاق:7] ـ أضف إلي ذلك كله أن المجتمع استهلاكي لا يدخر « لم يقدم فضلا ليوم حاجته » فالأزمة كانت في جوانب الاقتصاد الثلاثة فلم يرحمهم الله .

هل نستطيع القول أن التجربة الرأسمالية في الاقتصاد في طريقها للزوال وأن المستقبل للتجربة الإسلامية خاصة بعد فشل التجربة الاشتراكية ؟ ..

لقد جربت البشرية بقيادة الغرب عدة نظم اقتصادية خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة من أبرزها النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي أو الاشتراكي ، وجميعها تقوم علي أساس الفرضية ذات الأساس والخصائص الغربية القائلة بأن الدين والأخلاق لا يمتان بصلة إلي مشاكل الإنسان الاقتصادية ، ومع ذلك كانا علي طرفي نقيض فالرأسمالية أساسها الحرية المطلقة أو المنفلتة يحركها سعي كل فرد لتحقيق مصلحته في كل أموره ولقد انهارت الاشتراكية في أواخر القرن العشرين تاركة الساحة للرأسمالية التي جاءت العولمة لتعمل علي سيادتها في اقتصاديات العالم كله ، من سوء الفهم الافتراضى بأن الرأسمالية أثبتت حدارتها لمجرد زوال الشيوعية لأنها من البداية فشلت في تحقيق عدالة التوزيع .

ثم دخلت منذ زمن بعيد في سلسلة من الأزمات الاقتصادية حتى أن صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن الآفاق الاقتصادية للعالم رصد 113 أزمة مالية واقتصادية في 17 دولة رأسمالية علي مدي الثلاثين عاما الماضية ، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية كحلقة في سلسلة هذه الأزمات ولكنها الحلقة التي قصمت ظهر الرأسمالية لعنفها وانتشارها وحجم الخسائر المترتبة عليها والتداعيات التي تتوالي عليها كل يوم .

وهكذا يظهر أن هذه الأزمة ليست طارئة علي الرأسمالية بل أن طبيعية النظام الرأسمالي الذي يقوم علي الأنانية والمادية من شأنه أن يفرز المزيد من الأزمات والمشكلات المتلاحقة ولماذا نذهب بعيدا والواقع يقول أنه في ظل سيادة هذا النظام أصبح العالم يعيش بين أكثرية من الفقراء يعانون الحرمان والبؤس وقلة من الأغنياء لديهم وفرد من الموارد ويعيشون في بحبوحة من العيش ولكنها خالية من البهجة ، وهذا يدل كما يقول أحد مفكري الرأسمالية علي اضطراب عميق .

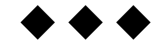
ولذا فإنه من تداعيات الأزمة أن طالب زعماء أوربا وأمريكا بإعادة النظر في قواعد وآليات الرأسمالية وضرورة تعديلها ، وفي ذلك يقول الرئيس الفرنسي- ساركوزي نحن في حاجة لإعادة بناء النظام المالي والنقدي من جذوره فإن فكرة وجود أسواق بصلاحية مطلقة بدون قيود ودون تدخل الحكومة هي فكرة مجنونة وبالفعل رأينا حكومات الولايات المتحدة الأميركية وجميع دول أوروبا تتدخل لتأميم وإدماج ورقابة المؤسسات المالية

وفرض مزيد من الضوابط علي الرأسمالية المنفلتة وهذا ما نادي به الإسلام في المجال الاقتصادي فهو لا يفرض قيودا مكبلة كما في الشيوعية ولا يترك الأمور في حرية منفلتة كما في الرأسمالية المترنحة ، وإنما يقوم علي الحرية المنضبطة فالأصل في الاقتصاد من الوجهة الإسلامية الحرية ولكنها حرية منضبطة أولا برقابة من الله عز وجل الذي نهي عن أكل أموال الناس بالباطل وأمر بالوفاء بالعقود وأداء واجب المسؤولية الاجتماعية وثانيا بمجموعة الأحكام الشرعية التي تنظم المعاملات المالية بجميع أنواعها والتي يجب أن يقوم بدوره في ضبط الأسواق والمعاملات في إطار الأحكام الشرعية وبسياج من الأخلاق الحميدة وهو ما ينادي به زعماء الرأسمالية الآن بعد استحكام الأزمة .

لماذا لا نستفيد نحن من الاقتصاد الإسلامي في تنظيم شئوننا بدلا من نقل تجارب وأفكار الآخرين التي ما جنينا من ورائها سوى الثمار المرة في صورة تخلف اقتصادي وتبعية مذلة ؟..

نرجو أن تكون هذه الأزمة دافعا للمسلمين للالتزام بأحكام الشريعة في أعمال المال والمعاملات إرضاء لله عز وجل وتحقيقا لصالحهم وهذه الدعوة ليست شماتة في النظام الرأسمالي أو تعصبا لديننا ولكن سبق بها بعض الكتاب في الغرب ، حيث نادي رولان لاسكن رئيس تحرير صحيفة لوجورنال دي فاينانس في يوم 25/ 9/ 2008 في مقاله الافتتاحي بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات غير الوهمية وغير المشروعة .

يقول بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة تشالينجر الاقتصادية في يوم 11 سبتمبر 2008 أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلي قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون علي مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلي هذا الوضع المزري لأن النقود لا تلد نقودا .



الخلاصــة

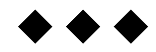
أن عامة النظم في الأرض – أثبتت فشــلها الذريع في إصــلاح الإنســان أو إنقاذه – لقد أخفقت إخفاقاً أودي بالإنســان إلي الويل وأســلمه إلي جحيم من المعاناة والقلق والمضــانكة – بعد أعلنت هذه النظم عن إفلاســها المطبق في تقديم العلاج الناجع للإنسانية أو الوقاية التي تحول بين الإنسان والشر أو بينه وبين المرض بكل صوره وأشكاله .

إن كلا النظامين الشيوعي والرأ سمالي – قد أخفقا أ شد الإخفاق – في إنقاذ البشرية من الأزمات الثقيلة التي تعاني منها وعلي الخصوص الأزمات النفسية والاجتماعية وهى أزمات ما فتئت تستفحل كلما مرت الأيام والسنون ، فلا – الشيوعية – أفلحت بل أفلست في إنقاذ البشرية لأنها تقوم علي ضرب الفطرة لتظل حبيســة محشــورة ثم علي قهر الإنســان وقمعه وإخراســه وذلك بالصــد والكبت وحقنه بالحقد والكراهية ، ولا – الرأســمالية – أفلحت بل أفلســت لأنها تقوم علي تقويض الإنســـان وتدميره وذلك بإفســـاده وإعطابه نفســياً وشخصياً لينقلب إلي كائن رخو أناني أسير الشهوة والتميع –– وبعبارة واحدة فإن الشيوعية تكبت وتقهر وترهق وتذل ، والرأسمالية تلوث وتعطب وتفسد وتميع –– وكلاهما يأتيان علي الإنسان بالتدمير والهوان والخسران .

وما فتئ الإنسـان يعاني ويكابد الأزمات والويلات وسـيظل علي هذه الحال من السقوط والتدهور إلي أن يفئ إلي أمر الله .. إلي الإسلام .

وذلكم هو الســبيل الوحيد والطريق الأمثل لفض المشــكلات كافة -- وللخروج بالإنســان من المأزق الذي يحيط به ومن الشــقاء الذي يتناوله بغير انقطاع .

إن - الإسـلام وحده - هو سـبيل الإنسـانية كافة إلي تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار والود علي هذه الأرض وليس من سبيل آخر سوى الإسلام .



المصادر والمراجع

- القران الكريم
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.
- صحيح البخاري .
- صحيح مسلم
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر .
- صحيح وضعيف الجامع الصغير للألباني.
- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي .
- المستصفي –إحياء علوم الدين - لابى حامد الغزالى.
- إعلام الموقعين لابن القيم.
- تفسير المنار للإمام محمد عبده.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد .
- العدالة الاجتماعية في الإسلام لسيد قطب .

- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين لأبي الحسن الندوي .

- الشيوعية والإنسانية في شريعة الإسلام للأستاذ عباس محمود العقاد.

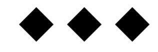
- مذاهب فكرية معاصرة للأستاذ محمد قطب.

- نظام الإسلام للدكتور أمير عبد العزيز.

- العولمة الغربية والعالمية الإسلامية للدكتور محمد عمارة.

- عودة البنوك الإسلامية لاكرم بنقعيد ملحق –لومو ند ديبلو ماتيك النسخة العربية صحيفة الاخبار القاهرة فى 7-11 -2008 م.

- حوار مع الدكتور محمد عبد الحليم عمر رئيس مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى .



الفهرس